



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التهدئة ومسيرات العودة

أكدت مصادر إعلام العدو أن ننتياهو تفاجأ برفض حماس للدفعة القطرية الثالثة من الأموال؛ وأن ننتياهو الذي سارع إلى تنفيذ القرار بعد خروجه من جلسة الكابنت ب (٥) دقائق، حيث طلب من العمادي الذهاب إلى غزة، وإبلاغ القيادة في غزة بموافقتها على نقل الأموال من أجل عدم الوصول إلى تصعيد لا يرغب به ننتياهو في هذا الوقت الحساس، لكن قرار حماس كان مفاجئاً له.

وكانت حكومة الاحتلال تبنت توصيات الجيش وجهاز الشاباك بتحويل الدفعة الثالثة من أموال المنحة القطرية إلى قطاع غزة؛ لتجنب التصعيد مع قطاع غزة والمحافظة على الهدوء. وتزامن قرار حكومة الاحتلال مع إعلان حركة حماس رفضها استلام الدفعة المالية الثالثة من المنحة القطرية لقطاع غزة؛ وأعلن القيادي بالحركة خليل الحية، أن حماس أبلغت السفير القطري محمد العمادي رفضها أن تكون غزة عرضة للاحتلال السياسي في المعركة الانتخابية الإسرائيلية؛ وأضاف: "قلنا بشكل واضح للسفير العمادي أننا نرفض استقبال المنحة القطرية الثالثة رداً على سلوك الاحتلال ومحاولاته بالتملص من التفاهات التي رعتها مصر وقطر والأمم المتحدة"، محملاً الاحتلال المسؤولية الكاملة عن أي تداعيات لهذا الابتزاز السياسي. وشدد على أن مسيرات العودة وكسر الحصار مستمرة حتى تسترد وتتزع الحقوق الوطنية الفلسطينية، وتحقق الأهداف التي أقيمت من أجلها.

وكان رئيس حكومة العدو قد قرر نقل أموال المنحة القطرية إلى قطاع غزة بعد تأخير استمر أسابيع، وجدل سياسي بشأن الأوضاع على حدود قطاع غزة ما أجل نقلها أكثر من مرة.

وكانت اللجنة المالية التابعة للكنيست قد وافقت على طلب حكومة العدو بإعفاء الوقود القطري المخصص لتشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة من ضريبة القيمة المضافة؛ وأوضح

مصدر أمني بأن الهدف من ذلك تشغيل محطة الكهرباء في غزة، والمساهمة في تثبيت وتحقيق الاستقرار الأمني في القطاع. يشار إلى أن قطاع غزة، بكافة مستوياته، يعاني من عدة أزمات، نتيجة نقص الوقود، خاصة قطاع الصحة، حيث أعلنت وزارة الصحة بغزة، عن توقف الخدمات في العديد من المستشفيات نتيجة لنقص الوقود.

فيما زعم الناطق باسم جيش الاحتلال افياخي ادري أن الجهاد الاسلامي يحاول جر غزة إلى مواجهة مع "إسرائيل"، وقال أن نشاطات حركة الجهاد على الحدود، تهدد الاستقرار في قطاع غزة. وكانت وسائل الإعلام العبرية نقلت في وقت سابق عن المؤسسة الاستخبارية زعمها أن عناصر الجهاد هم من قاموا بقتل الضابط الإسرائيلي على حدود غزة. وقال روني دانييل المحلل العسكري ان القلق الاكبر في هيئة أركان الاحتلال من حركة الجهاد الإسلامي التي ترفض المنحة القطرية من الأساس والتي قد تلجأ إلى تصعيد الأمور وتوجيه ضربات مفاجئة لإسرائيل.

وأعلن جيش الاحتلال عن استنفار عسكري واستعدادات جديدة على حدود قطاع غزة تشمل بطاريات جديدة مضادة للصواريخ من القبة الحديدية و"الباتريوت" لحماية المستوطنات والمدن وكذلك مطار اللد في ظل رفض حركة حماس لاموال المنحة القطرية. وبحسب تلفزيون العدو قام جيش الاحتلال بنصب بطاريات في منطقة "غوش دان" خشية من تدهور الأوضاع؛ وخاصة ان حماس رفضت الشروط الاسرائيلية الجديدة التي قال عنها يهودي عاري محلل الشؤون العربية في تلفزيون العدو؛ بأن اسرائيل أبلغت السفير القطري بأن الـ ١٥ مليون يجب صرفها على البنية التحتية في قطاع غزة، وليس على رواتب موظفي حماس وهو ما رفضته الحركة لأنها تريد المبلغ لموظفيها وليس للبنية التحتية.

وكان الامين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية احمد مجدلاني، قد قال: "إن استراتيجية الاحتلال تقوم على التهدئة مع قطاع غزة مقابل تمرير الاموال القطرية، والتصعيد في الضفة الغربية ومدينة القدس، لتقويض السلطة، تمهيدا لايجاد شريك فلسطيني لتمرير ما تسمى صفقة القرن".

فيما قالت رئيسة حزب "الحركة" تسيبي ليفني بأن "سكان كيبوتسات غلاف غزة بحاجة إلى أمن وحماية حقيقية"، واتهمت الحكومة الحالية بالفشل في حماية وتأمين سكان المستوطنات من فصائل المقاومة في غزة، مشيرة إلى أنّ محاولة الحكومة فرض الأمن من خلال الحقائق القطرية إجراء لا يوفر الحماية.

مستقبل المصالحة الفلسطينية

يبدو أن المصالحة والجهود المبذولة لإنجازها لا زالت تدور في حلقة مفرغة؛ والتراشق بالإتهامات لا يتوقف على مدار الوقت رغم ما تواجهه القضية الفلسطينية من حصار وسعي للقفز عليها من اللاعبين الاقليميين والدوليين.

قيادة رام الله تصر على أنها الممثل للشعب الفلسطيني والناطق باسمه وترفض أي سلوك يهز هذا الاحتكار وتسعى إلى التوسع في مشاركة فصائل منظمة التحرير في إطار تشكيل حكومة من فصائل المنظمة.

من جهته قال حسين الشيخ منسق الشؤون المدنية مع الاحتلال وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح؛ إن المرحلة القادمة هي مرحلة معركة القدس، ولن نسمح بإجراء أي انتخابات بدونها؛ ويجب أن تجري فيها الانتخابات كما جرت عام ٢٠٠٦، وسنقاتل من اجل ذلك، ولن نسمح بوجود فراغ بالمؤسسات التشريعية بالبلد وغيابها أضر كثيرا فينا". وقال: "الرئيس اجتمع مع رئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر مرتين خلال أسبوع وطلب منه البدء بكل الاجراءات التحضيرية لإتمام الانتخابات البرلمانية وأن يتواصل مع كل الأطراف والأطراف، وأن يتوجه لغزة وأن يفتح حوارا صريحا مع حماس وأن يدعوها لقبول الدعوة لإجراء الانتخابات البرلمانية والقبول بإرادة الشعب".

وشدد الشيخ على أن الظروف الداخلية والسياسية تتطلب منا اجراء انتخابات، والكل مطالب أن يشارك بها، ونتمنى من الجميع المشارك بهذا الاستحقاق الداخلي في ظل وجود الانقسام كحقيقة واقعة نتيجة تعنت حماس. وبيّن أن الرئيس محمود عباس، أبلغ حنا ناصر أنه

كرئيس لفتح وللشعب الفلسطيني، جاهز لتشكيل قائمة وطنية مشتركة مع حركة حماس وغيرها من الكتل السياسية مهما كان حجمها. وتمنى أن يكون هناك موافقة من حركة حماس على الانتخابات، لأن هذا تحدي لها إذا كانت تؤمن بالديمقراطية وحكم الشعب وصندوق الاقتراع، وهناك ضمانات من الرئيس وفتح أن تقبل بنتائج الانتخابات مهما كانت النتائج ومن فاز سيحكم البلد. ودعا الشيخ إلى تشكيل حكومة سياسية فصائلية من مكونات منظمة التحرير وليس حكومة وفاق وطني، والجميع مدعو للمشاركة في تشكيلها، مشددا على ان تشكيلها سيكون قريبا. وأشار إلى أن حكومة الوفاق الوطني التي شكلت عام ٢٠١٤ فقط تدفع الأموال، وتدفع ١٠٠ مليون دولار شهريا لقطاع غزة ولا تمارس أي مهام أخرى.

وقال صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ إن دولة الاحتلال لا تريد المصالحة الوطنية أن تتم وتعمل على استمرار الانقسام وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية؛ وأكد أن القيادة الفلسطينية في حالة اجتماع دائم على أكثر من مستوى "لمناقشة استعادة وحدتنا الوطنية واستعادة قطاع غزة"؛ وعلى حماس أن تتحمل المسؤولية الكاملة لما يحدث لأبناء شعبنا في قطاع غزة. وأضاف أن الرئيس عباس في زيارته إلى القاهرة مؤخرا ولقائه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، طرح نقطة كيفية تنفيذ اتفاق ١٢ أكتوبر ٢٠١٧ وصولا لصندوق الاقتراع. وقال عريقات إن "نقطة الارتكاز في الاستراتيجية الفلسطينية هي استعادة قطاع غزة، وليس ضياعه أو استخدامه أو قهره أو استمراره حصاره أو التغني به لمصالح حزبية".

هذا في الوقت الذي لازالت الحكومة المصرية تواصل إغلاق معبر رفح؛ بعد سحب السلطة الفلسطينية لموظفيها من المعبر.

صفحة القرن

كشف وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، أن خطة السلام الأمريكية قد تم مناقشة أجزاء منها مع عدة دول في الشرق الأوسط؛ وأن جهود حكومة ترامب لإحلال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ستستأنف فور انتهاء الانتخابات الإسرائيلية؛ موضحا انه "في نهاية

المطاف سيتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين التوصل إلى اتفاق ، لكننا نعتقد أن الأسس التي وضعناها ستهيئ الظروف التي يمكننا من خلالها إجراء حوار مثمر". وشدد على ضرورة تشجيع الطرفين على الجلوس سويا لإنهاء الجمود في عملية السلام. وقال "إن عملية إحلال السلام في الشرق الأوسط تحتاج إلى تحالفات لضمان الاستقرار".

فيما أكد سفير الولايات المتحدة لدى دولة الاحتلال "ديفيد فريدمان" أن الإدارة الأمريكية لن تعلن بنود "صفقة القرن" خلال الأشهر القادمة، وأشار "فريدمان" إلى أن سبب هذا القرار هو موعد انتخابات حكومة الاحتلال، واستمرار رفض القيادة الفلسطينية مشروع "صفقة القرن"؛ ويأتي هذا بعد أن قدمت حكومة الاحتلال تقديراً رسمياً لقيمة الممتلكات اليهودية المفقودة في الدول العربية. وفي تقرير بثه تلفزيون العدو قدر المبلغ بأكثر من ٥٠ مليار دولار في تونس وليبيا، وسيتم تقديم إجمالي التقديرات في الدول العربية بمبلغ ٢٥٠ مليار دولار عما قريب؛ وقد تم إعداد هذا التقدير كجزء من الاستعدادات لخطة السلام الأمريكية (صفقة القرن) وعزم دولة الاحتلال على المطالبة بتعويضات عن الممتلكات اليهودية المتبقية في الدول العربية.

الجدير بالذكر أن القيادة الفلسطينية أعلنت رفضها للوساطة الأمريكية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وخاصة بعد إقرار الإدارة الأمريكية سلسلة من القرارات المنحازة لصالح حكومة الاحتلال، منها الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وإيقاف التمويل الأمريكي للأونروا، وغيرها من القرارات التعسفية.

من جهته أكد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، أن القيادة لن تقبل أو تسمح بتغيير مبادرة السلام العربية أو التلاعب بها، سواء من اميركا أو من أي جهة كانت؛ وجاء ذلك، تعقياً على المؤتمر الدولي، الذي تنظمه اميركا في بولندا بحضور دولة الاحتلال واطراف عربية واوروبية، قائلاً: "إن الهدف هو تعميق الخلافات في المنطقة". وأضاف عريقات: "ان دولة فلسطين ومنظمة التحرير، هما المكلفتان للتفاوض باسم شعبنا الفلسطيني ولم تكلف أي جهة كانت للحديث باسمه، مضيفاً "هناك موقف عربي ممثل بمبادرة السلام العربية وقمة الظهران ومقرراتها، وإذا كان هناك اي حديث عن مفاوضات تتعلق بالقضية الفلسطينية،

الذي يقوم بذلك هو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهو منظمة التحرير وليس اي جهة اخرى".

وأشار عريقات إلى أن العالم أجمع أدرك اللعبة الاميركية، وهي محاولة الالتفاف على منظمة التحرير بتساقق بعض الاصوات في داخلنا الفلسطيني مع هذه المؤامرة، مستنكرا ما قامت به حركة حماس أثناء وجود الرئيس محمود عباس لتسلم مجموعة السبع وسبعين والصين، بإرسال رسالة موقعة من ٨٠ مؤسسة تقول أن الرئيس فاقد للشرعية. وتابع عريقات أن الهدف من ذلك هو التمهيد للحلول الاقليمية، والقول إن الآخرين يستطيعون التفاوض باسم الشعب الفلسطيني، مشيرا إلى أن محاولات فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وإخراجها من الدولة الفلسطينية لتدمير المشروع الوطني الفلسطيني، وهناك من يساهم ماليا، وسياسيا، واقتصاديا، وفكريا بهذا الدفع حسب تعليمات نتيا هو وترمب.

من جهة أخرى، جدّد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تأكيده على أن التسريبات الاميركية بين الحين والآخر، عما تسمى صفقة القرن هي "بالونات اختبار ولا تستحق التعليق"، مضيفا: "لا يجب أن نبقي في فخ التعليق والاجابة على بالونات اختبار، لأن الموقف الفلسطيني معروف وهو ما أعلنه الرئيس عباس بان السلام لن يكون بأي ثمن".

قال الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية احمد مجدلاني، إن استراتيجية الاحتلال تقوم على التهدة مع قطاع غزة مقابل تمرير الاموال القطرية، والتصعيد في الضفة الغربية ومدينة القدس، لتقويض السلطة، تمهيدا لايجاد شريك فلسطيني لتمرير ما تسمى صفقة القرن. وأضاف: "طريق السلام واضح، ومبني على أسس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وغير ذلك مجرد أوهام ما زالت ادارة ترمب وحكومة الاحتلال تسعى لتسويقها، وأن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية تجاه انقاذ عملية السلام؛ وأردف: على العالم أن يدرك طبيعة وخطورة المرحلة، ولينظر لبرامج كافة الاحزاب الاسرائيلية في الانتخابات المقبلة التي تخلو من أي ذكر للسلام ولحل الدولتين، بل

تتعهد التصعيد ضد أبناء شعبنا كورقة انتخابية، مشيراً إلى أن ما ستشهده المرحلة المقبلة أمر بغاية الصعوبة".

الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة؛ قال أن أي خطة سلام لا تتضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها كامل القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧ سيكون مصيرها الفشل؛ وأضاف أن استمرار بث الاشاعات والتسريبات حول ما يسمى بملاح صفقة العصر التي تتحدث عنها الإدارة الأميركية، إضافة إلى الاستمرار في محاولة ايجاد أطراف إقليمية ودولية تتعاون مع بنود هذه الخطة هي محاولات فاشلة ستصل إلى طريق مسدود، لأن العنوان لتحقيق السلام العادل والدائم هو القيادة الفلسطينية التي تؤكد أن أية طروحات تتعلق بالمسيرة السياسية يجب أن تكون على أساس الشرعية الدولية ومبدأ حل الدولتين لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وشدد أبو ردينة على أن طريق تحقيق السلام في المنطقة واضح، يمر من خلال الشرعية الفلسطينية، وأية مشاريع تهدف للانتفاف على آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال لن يكتب لها النجاح وستنتهي، وسينتصر شعبنا مهما كان حجم هذه المؤامرات والتحديات على قضيتنا وثوابتنا الوطنية.

إسرائيل ترفض "صفقة القرن"

ويتوقع أن ترفض إسرائيل خطة السلام المعروفة باسم "صفقة القرن"؛ وفي المقابل، حذرت السلطة الفلسطينية من خطة دولة الاحتلال لإسكان مليون مستوطن في القدس والضفة الغربية.

وقالت وزيرة الثقافة في حكومة العدو، ميري ريغف، المقربة من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وتعبّر عن مواقف حزب الليكود الحاكم، إن إسرائيل ترفض قيام دولة فلسطينية بين نهر الأردن والبحر المتوسط؛ وقالت ريغف: "أيها الرئيس ترامب، إسرائيل هي لمصلحة مواطنيها

قبل أي شيء؛ وينبغي أن يأخذ أي اتفاق مستقبلي بالحسبان أنه بين البحر والنهر ستكون القومية اليهودية فقط ولن تكون هنا دولة فلسطينية".

وكانت القناة ١٣ نشرت تقريراً أمس مفاده أن هذه الخطة الأميركية تقضي بإقامة دولة فلسطينية في ٩٠% من مساحة الضفة الغربية، وأن تشكل أجزاء في القدس الشرقية عاصمة لها، من دون البلدة القديمة ومحيطها، التي ستبقى محتلة، ومن دون ذكر لقطاع غزة واللجئين الفلسطينيين.

نيكولاي ميلادينوف المبعوث الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ أكد مجدداً على ضرورة إيجاد رؤية سياسية من أجل السلام منعا لتدهور الوضع، مشيراً إلى أن استمرار الأوضاع كما هي بدون مراقبة ومتابعة سياسية سيؤدي إلى صراع لا نهاية له وسيتسبب في صعود التطرف؛ مُجدداً القلق، لأنه في إطار المشهد السياسي الحالي، سيتم تفويض جهود جميع الأطراف التي تسعى إلى سد الفجوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

الأسرى في سجون الاحتلال

أعلن مكتب إعلام الأسرى، أنه تم التوصل، لتفاهمات بين الأسرى وإدارة السجون، على أن يتم الانتهاء من حالة التوتر القائمة في سجن عوفر وكافة المعتقلات، وبما يحفظ الكرامة والحقوق للأسرى.

بدورها، قالت الهيئة القيادية لأسرى حركة حماس في سجون الاحتلال: "شعبنا ما زال يثبت أنه حجر الزاوية في كل صراع، وبتنا على يقين أن شعبنا بخير أكثر من أي وقت مضى، وأنه لا يترك أسراه؛ وثلّمت الهيئة، وقفه الشعب الفلسطيني الصامد في كالمناطق تواجد، في هذه المعركة التي خاضتها الحركة الأسيرة موحدة؛ نصرة للأسرى في سجن (عوفر).

وكان الأسرى في سجن "عوفر" قد اعلنوا إضرابهم عن الطعام، بسبب تكرار الاعتداء عليهم. وأفاد نادي الأسير، إن ١٠٠ أسير في "عوفر" أصيبوا بجراح متفاوتة الخطورة؛ جراء اعتداء قوات قمع الاحتلال على أقسام الأسرى، موضحا انها استخدمت في اعتدائها على الأسرى الرصاص المطاطي، وقنابل الغاز، وقنابل الصوت، والهراوات، والكلاب. ويذكر أن سجن عوفر يقبع فيه قرابة ١٢٠٠ أسير من بينهم أقسام خاصة بالأسرى الأطفال.

وأدانت وزارة الخارجية والمغتربين، الاعتداء الوحشي وعلميات القمع والتتكيل البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال في سجون "عوفر" و"نفحة" و"جلبوع" وأقسامها المختلفة؛ واعتبرت أن هذا التصعيد العنيف والهمجي ضد الأسرى، واستخدم خلاله الرصاص المعدني، والغاز المسيل للدموع، وغاز الفلفل، والاعتداء عليهم بالهراوات والعصي، وإطلاق الكلاب البوليسية، ما أدى الى اصابة أكثر من ١٠٠ أسير، يعد ترجمة لخطط وقرارات احتلالية عنصرية تفاخر بها سابقا ما يُسمى بوزير الأمن الداخلي "جلعاد أردان"، وتأتي أيضا في سياق تغول منظومة الاحتلال برمتها وبتشكيلاتها كافة في حربها المفتوحة على الوجود الوطني والإنساني لأبناء الشعب الفلسطيني، سواء أكانوا داخل معتقلات وأقبية الاحتلال، أو في أماكن سكناهم التي حولها الاحتلال بفعل الاستيطان والبوابات الحدودية والأبراج العسكرية وحواجر الموت الى سجون كبيرة.

وطالبت الوزارة الصليب الأحمر الدولي والمنظمات الحقوقية والانسانية المختلفة سرعة التحرك للدفاع عن ما تبقى من مصداقية أممية لوجودها وممارستها لدورها، والعمل الفوري لوقف الجريمة التي ترتكبها حكومة الاحتلال وقواتها بحق الأسرى الأبطال، التي تحاول من خلالها إدخال المنطقة في دوامة من العنف والتوتر.

فيما حذرت لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية في قطاع غزة، من انتفاضة فلسطينية تندلع من سجون الاحتلال تحرق الأخضر واليابس نتيجة للسياسات والممارسات والانتهاكات والجرائم العدوانية التي ترتكبها إدارة مصلحة السجون بحق الأسرى الفلسطينيين في سجن عوفر وفي بقية السجون، في حين أعلن الأسرى في سجن "عوفر"، إضرابهم عن الطعام، بسبب تكرار

الاعتداء عليهم؛ وأكدت لجنة الاسرى على جاهزية الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة من كافة الفصائل لخوض برنامج نضالي جديد قادر على إحراق الأخضر واليابس وكسر كل القرارات والقوانين العنصرية للإحتلال؛ وكشفت بأن الخطوة الأولى في البرنامج النضالي للأسرى بدأت في سجن عوفر بإرجاع وجبات الطعام وإغلاق الأقسام وهناك خطوات نضالية قادمة سوف يتم الإعلان عنها وفق الأسرى.

وأعلنت الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة الجهاد النفير العام في كافة سجون الإحتلال؛ على خلفية اعتداء قوات المتسادا على سجن النقب مؤكدة بأن "اعتداء الإحتلال في عوفر لن يمر دون عقاب؛ وأنها لن تقبل أن تكون السجون ساحة للدعاية الانتخابية الإسرائيلية". وكانت أربع وحدات قمع إسرائيلية تابعة لإدارة سجون الإحتلال هي (متسادا، درور، يمام، يماز) اقتحمت مدججة بالأسلحة والهاويات والكلاب البوليسية وقنابل الصوت والغاز القسامين ١١ و ١٢، وعبثت بمقتنيات الأسرى واعتدت على المعتقلين، دون معرفة الأسباب. واقتحمت قوات القمع المسماة "متسادا" فجرًا القسم رقم "١٥" واعتدت على الأسرى وحطمت مقتنياتهم، ثم قمعت الأسرى في جميع أقسام المعتقل، ما تسبب بحالة من السخط والتوتر في صفوف الأسرى؛ وزعمت قوات الإحتلال أنها ضبطت هواتف خلوية وسكاكين في سجن عوفر؛ وادّعت العثور على ٣ هواتف خلوية، وشاحنات هواتف، و ٩ "مفكات"، و ٣ سكاكين، في معتقلات الأسرى؛ وغالباً ما تدعي قوات الإحتلال العثور على هواتف نقالة وأدوات حادة في معتقلات الأسرى الفلسطينيين، كذريعة للتضييق عليهم ضمن إجراء مخطط. ويقبع نحو ١٢٠٠ أسير فلسطيني بينهم أطفال في أقسام سجن "عوفر" قرب رام الله.

من جهته هدد ما يسمى بـ "وزير الأمن الداخلي" بحكومة الإحتلال، جلعاد أردان، الأسرى الفلسطينيين في سجن "عوفر" بعدم السماح لهم تمرير أي إنجاز على إدارة المعتقل. وأن مصلحة السجن قادرة على التعامل مع إعلان الأسرى الفلسطينيين بالإضراب عن الطعام في سجن عوفر؛ ومثلما فعلنا في الإضرابات السابقة التي انتهت دون تحقيق أي إنجاز، سنتعامل مع الإضراب

الحالي دون استسلام"؛ ولفت أردان إلى أن اقتحام الوحدات الخاصة للسجن كان ضد تهريب الهواتف والوسائل المحظورة.

الاستيطان و خطة "تبييض المستوطنات"

هاجم نيكولاي ميلادينوف، المبعوث الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط، سياسات ونشاطات الاحتلال؛ خاصة العسكرية في المناطق الفلسطينية؛ حيث أعرب في إحاطة قدمها أمام مجلس الأمن حول الوضع الفلسطيني، عن قلقه من تزايد عمليات الاحتلال العسكرية في مناطق A و B في الضفة الغربية؛ معتبرا أن تزايد المواجهات والأحداث يزيد من العنف ويثير تساؤلات بين الفلسطينيين حول مدى وجدوى أهمية الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها ومنها اتفاق أوسلو.

وقال "هذه العمليات تؤدي إلى تعطيل حياة المدنيين وتزيد من التوتر، وتقوض ثقة الجمهور الفلسطيني في قوات الأمن التابعة لهم، وكذلك معنويات الموظفين الفلسطينيين تلك القوات". وأشار إلى أن إسرائيل سمحت خلال الفترة الماضية ببناء ٣١٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنات بمناطق (ج)، وتجهز خططا لبناء ٢٥٠٠ وحدة استيطانية أخرى، وعطاءات لحوالي ٦٥٠ وحدة أخرى في مستوطنات مختلفة، سيتم بناء غالبيتها بمناطق في عمق الضفة، والعديد منها في مناطق معزولة بمناطق نابلس والخليل، إلى جانب إضفاء الشرعية على بؤرة استيطانية في الخليل.

ولفت إلى أن هناك مساع لتطبيق قانون مصادرة الأراضي الفلسطينية وتبييض المستوطنات؛ ما يثير المخاوف من الضم في المستقبل؛ مشيرا إلى أن القانون سيطبق على ٦٦ بؤرة استيطانية.

وشدد على موقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأن المستوطنات غير قانونية وتمثل عقبة أمام السلام؛ وأشار إلى استمرار عمليات هدم منازل الفلسطينيين في الضفة والقدس المحتلتين،

ما جعل الهدم وتشريد الفلسطينيين من منازلهم بحجة عدم الترخيص التي يصعب على الفلسطيني الحصول عليها، يشكلان تهديدا مستمرا لحياة السكان هناك.

واعتبر أنه وبمرور الوقت، تتضاءل فرص إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة بشكل منتظم من خلال الحقائق على الأرض.

وأضاف "يجب أن لا نسمح لربع قرن من الاستثمار في عملية السلام وبناء الدولة، أن يذبل ويضيع تحت ضغط العنف والتطرف والمعاناة، يجب احترام الاتفاقيات والمبادئ التي تم إقرارها خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة من قبل الجميع، فالسلام فرصة للجانبين".

وأكد على ضرورة السماح للاقتصاد الفلسطيني بالنهوض من خلال توسيع فرص التجارة الحرة، وتحسين وترتيب الوضع المالي للسلطة لتوسيع خدماتها التي تقدمها للفلسطينيين، وأن يستمر التنسيق الأمني.

واعتبر أن مثل ذلك لن يشكل بديلا عن مفاوضات الوضع النهائي على أساس القانون الدولي. مضيفا "على الرغم من ذلك، فإن المشاركة في إنجاز تلك الخطوات، يجب أن توفر بعض المساحة السياسية والاقتصادية التي يحتاج إليها الناس بشدة من أجل استعادة ثقتهم في حل سلمي وعادل للنزاع".

وأضاف "بالنسبة للمجتمع الدولي، من المهم أيضا معرفة أن كلا الجانبين يجب أن يبقيا التزامهما بالاتفاقيات والترتيبات الثنائية القائمة".

وتطرق لاعتداءات المستوطنين، معربا عن قلقه من تصاعد عنف المستوطنين خلال العام الماضي ما يشكل مصدر قلق للعالم؛

من جانبها، حذرت وزارة الخارجية والمغتربين من الخطة التهودية "٢٠٢٠" الرامية إلى إسكان مليون مستوطن في الضفة الغربية والقدس المحتلتين؛ وقالت مساعدة وزير الخارجية والمغتربين للشؤون الأوروبية، أمل جادو، خلال استقبالها المبعوث الإسباني للشرق الأوسط وشؤون المتوسط، السفير الفونسو لوثيني، والوفد المرافق له، إن أي خطة سلام لا تتضمن إقامة دولة مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ "سيكون مصيرها الفشل".

تخطيط لإقامة كتلة استيطانية جديدة وسط الضفة

من جانبه قال المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، إن "إسرائيل" تُخطط لتنفيذ مشروع كتلة استيطانية جديدة تعبر وسط الضفة الغربية المحتلة في اتجاه الأغوار الفلسطينية؛ وأوضح أن "لجان التخطيط والبناء في الحكم العسكري" صادقت على مشروع توسيع العديد من المستوطنات في خاصرة الضفة الغربية لتشكيل كتلة استيطانية يصل نفوذها الحدود الأردنية وجسر الملك حسين.

وأضاف أنه ستكون مستوطنة "معاليه مخماس" وعدد من البؤر الاستيطانية المحيطة بها مثل "متسبيه داني" و"نفي إيرز" مركز هذه الكتلة، بعد أن تم تبييض هذه البؤر الاستيطانية قبل بضعة أشهر وفق القانون الإسرائيلي المعدل وبتوجيهات من الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة. وأشار إلى أن وزيرة القضاء الإسرائيلي ولجان التنظيم في الحكم العسكري مع الأحزاب الدينية والاستيطانية ومجلس (يشع) تدفع باتجاه التنافس الداخلي قبل الانتخابات القادمة، حيث يجري التنافس على من يكسب رضا ودعم المستوطنين على حساب الأراضي الفلسطينية. وأن ذلك يتم ذلك برعاية أمريكية واضحة، وغطاء دولي في ظل حماية الفيتو الأمريكي، حيث توسع "إسرائيل" البناء الاستيطاني في نطاق الخطة التي كان الوزير الإسرائيلي بيغال آلون عرضها قبل عقود لحصر الوجود الفلسطيني والاستيلاء على ٤٠٪ من مساحة الضفة (من مناطق ج)، والتي تشكل ٦٢٪ من مساحة الضفة. وهذا ليس التكتل الاستيطاني الوحيد، الذي تنوي "حكومة الاحتلال" إقامته في خاصرة الضفة الغربية، إذ من المعروف أن سلطات الاحتلال تنفذ منذ سنوات أعمال تهويد وتغيير للطابع الفلسطيني لمحافظة الضفة، من خلال التوسع الاستيطاني، وشق الطرق، فيما تمنع الفلسطينيين من البناء والتوسع العمراني.

ونوه إلى أن "إسرائيل" كانت قد شقت طريقاً أطلقت عليه "عابر السامرة"، يربط مدينة "تل أبيب" بمحافظة الأغوار وشيدت على جانبيه عشرات المستوطنات، وأجرت تعديلات وتغييرات وتوسيع على الطريق أدت لتغيير معالم المنطقة؛ ويقع الطريق على أراضي محافظة سلفيت فيما

يسمى إسرائيلياً "إصبع أريئيل" الاستيطاني الذي يضم ١٥ مستوطنة، ويبدأ من بلدة كفر قاسم داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، مروراً ببلدات سلفيت حتى مفترق زعترة إلى الجنوب من مدينة نابلس، وصولاً للأغوار الفلسطينية ليضم في طريقه كتلة استيطانية كبيرة.

٢٠١٩ صعبة وساخنة على الأونروا..

صرّح الناطق الرسمي باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين سامي مشعشع بأنّ قرار دولة الاحتلال حول إغلاق مدارس "الأونروا" في القدس، اعتباراً من مطلع العام الدراسي القادم، مجرد حديث إعلامي إسرائيلي لم يتم تأكيده بشكل رسمي حتى اللحظة؛ وأكّد أنّ الأونروا تسعى للحصول على توضيح رسمي حول حقيقة إغلاق مدارس الأونروا ومنشأتها.

وأوضح أنّ الوكالة تتعرض لهجمة تسعى لإنهائها وليس فقط إضعافها في القدس وكافة المناطق الخمس التي تعمل بها في الشرق الأوسط.

وأشار إلى أنّ ردّ المجتمع الدولي على الهجمة الشرسة على الأونروا وإفشالها، دفع الاحتلال للتركيز بقوة على القدس كمحاولة لتهويد البلدة القديمة، ومن ثمّ انتقلت إلى مخيم شعفاط وحاول الاحتلال بأي طريقة طرد الوكالة منه وفشل بذلك.

وحذّر مشعشع من مغبة استخدم ورقتي القدس والأونروا لزيادة الأصوات في الانتخابات؛ واعتبر أنّ ما تتعرض له الأونروا التي تعمل على الميدان منذ (١٩٥٠) وفي القدس منذ (١٩٦٧)، أمراً مقلّماً وخطيراً.

ولفت إلى أنّ (٦) مدارس مهدّدة بالإغلاق في القدس ضمن محيطها المباشر، وعدد من المدارس بباقي القدس، إضافة للعيادات والخدمات الصحية والإغاثية والاجتماعية. وقال: "التهديد يطال وجود الوكالة ككل وليس فقط الخدمات، علماً بأنّ الخدمات في القدس محصورة لـ (١٠٠) ألف لاجئ". وأضاف أنّ ملف اللاجئين يعاني الأمرين منذ سنوات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وخاصة في لبنان وسوريا والأردن وحرمانهم من أبسط الحقوق. وأكّد أنّ لدى الاحتلال نيّة مبيّنة بجعل ملف اللاجئين في (٢٠١٩) ساخناً. ولفت إلى أنّ الوكالة بعد انهائها للعجز المالي بقيمة

(٤٤٦) مليون دولار العام الماضي، سيكون لها جهود لإطلاق نداء استغاثة للضفة وغزة والقدس وسوريا من أجل الحصول على الدعم المالي، مؤكّداً أنّ الأمور مبشرة حتى اللحظة. وأضاف أنّه سيتم تجديد ولاية الأونروا هذا العام، وبالتالي ستكون هذه السنة مهمة وصعبة عليها؛ وصرّح بوجود تفاعل دولي من المتبرعين والدول المضيفة، جميعها تقف وراء الأونروا بقوة وتعزز من وجودها في القدس أمام محاولات إضعافها. ويوجد تحرك كبير ليس فقط على مستوى ردود الفعل بل من خلال التحركات الناشطة لدعم الأونروا سياسياً ومادياً.

وعن احتمالية تنفيذ سلطات الاحتلال لقرارها بإغلاق المدارس، عقب قائلاً: "يوجد اتفاقية ملزمة على ضرورة حماية حصانة عمل الوكالة في القدس والاحتلال طرف موقع فيها، فإن لم تلتزم بها سيتبع ذلك ردود فعل قوية".

وكانت القناة (١٣) قد ذكرت أنّ قرار الإغلاق جاء بعد أسابيع من اجتماع سرّي لمجلس الأمن القومي في مكتب رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، لإقرار خطة لإغلاق وطرد المؤسسات التي تديرها الأونروا من القدس المحتلة.

يذكر أنّ الوكالة الدولية تدير مخيم شعفاط شمالي القدس، وهو المخيم الوحيد في المدينة، ولكن لها عشرات العيادات الطبية والمؤسسات التعليمية وعشرات المدارس في المدينة نفسها. وفي تشرين أول الماضي، كشفت وسائل إعلام إسرائيلية عن مخطط بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس، يهدف إلى سلب جميع صلاحيات الأونروا وإنهاء عملها وإغلاق جميع مؤسساتها في المدينة المحتلة، بما في ذلك المدارس والعيادات ومراكز الخدمات المعنية بالأطفال، بالإضافة إلى سحب تعريف شعفاط كـ"مخيم للاجئين" ومصادرة جميع الأرض المقام عليها المخيم.

يُذكر أنّ رئيس بلدية الاحتلال في القدس السابق، نير بركات، كان قد صرّح بداية أيلول/سبتمبر الماضي، أنه سيعمل على طرد الأونروا من المدينة المحتلة. ومن المتوقع أن تؤثر إجراءات الاحتلال بشكل مباشر وأساسي على (١٢٠٠) طالب في مدرستين للبنات وأخرى للبنين في شعفاط، وعلى (١٥٠) طالباً وطالبة في مدرسة الوكالة الابتدائية في وادي الجوز،

بالإضافة إلى مدرسة الوكالة الابتدائية للبنات في سلوان التي تضم حوالي (١٠٠) طالبة، ومدرستي الوكالة الابتدائية والثانوية للبنات في صور باهر اللتان تضمّان نحو (٣٥٠) طالبة. ومن جهته نيكولاي ميلادينوف المبعوث الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط، أكد الأونروا عززت قدرتها على دعم تنفيذ مشاريع حيوية على أرض الواقع، وأنها تعمل حالياً مع جميع أصحاب العلاقة الرئيسيين للنهوض بالتدخلات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية حيث حث الجهات المانحة على دعم تلك المشاريع والجهود الجارية. وشدد على دعمه للعمل الهام الذي تقوم به الأونروا في غزة والضفة والقدس وكافة مناطق الشرق الأوسط، داعياً المانحين لمواصلة دعمهم للخدمات الأساسية التي تقدمها الأونروا.

وحذّر مدير عام "الهيئة (٣٠٢) للدفاع عن حقوق اللاجئين" في لبنان علي هويدي من الوقوع في مصيدة الإدارة الأمريكية بالتدرّج في "تعريب" وكالة "الأونروا" من خلال تحويل ميزانيتها إلى الدول العربية، في خطوة يراد منها التنصّل من المسؤولية الدولية حيال قضية اللاجئين وحقوقهم، عبر تحويلها إلى قضية عربية وفلسطينية، إذ بادرت دولاً عربية بالمساهمة في سداد أكثر من (٢٥%) من العجز المالي للوكالة لسنة (٢٠١٨). ودعا هويدي القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في بيروت يوم (٢٠) كانون الثاني الجاري تسعى إلى توفير المزيد من الدعم السياسي والدبلوماسي لوكالة "الأونروا" والتأكيد على وجودها في مناطق عملياتها الخمسة كحاجة إنسانية ضرورية لما يزيد عن (٦) مليون لاجئ فلسطيني، وعنصر أمان وإستقرار في المنطقة.

أكد وزير التربية والتعليم العالي، صبري صيدم، أن ممارسات الاحتلال ومحاولاته أسرلة التعليم في القدس، تأتي كجزء من سياسات التطهير العرقي، خاصةً بعد ما تناقلته بعض وسائل الإعلام "الإسرائيلية" حول عزم سلطات الاحتلال إغلاق مدارس ومؤسسات وكالة "أونروا" بالقدس؛ وشدد على أن الوزارة بكامل هيئاتها وطواقمها، تقف بكل قوة أمام هذه السياسات التهويدية الرامية لضرب المنظومة التعليمية في المدينة المقدسة ومحو الهوية الفلسطينية منها.

ودعا صيدم أولياء الأمور في القدس وجميع المؤسسات والفعاليات الوطنية للتكاتف ومساندة جهود الوزارة، لإحباط كافة مخططات وسياسات الاحتلال وصد هجمته الشرسة ضد قطاع التعليم وكل مكونات الهوية الوطنية في المدينة المقدسة.

وأكد وزير التربية على أن الوزارة ملتزمة بدعم المدارس المقدسية، والوقوف عند مسؤوليتها في حماية التعليم في القدس، باعتبار هذه القضية على رأس الأولويات. ولفت إلى الجهود المبذولة بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين والجهات ذات العلاقة لتدعيم حماية التعليم في المدينة المقدسة ومواجهة هذه السياسات التهويدية، والاستمرار بتنفيذ الخطوات المضادة لسياسات الاحتلال. وقال "إن مُضي الاحتلال واستمراره بتنفيذ هذه المخططات تشكل استهدافاً واضحاً ومباشراً لحق الأطفال في التعليم، بما يتنافى مع كافة القوانين والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان.

التطبيع مع العدو

في محاولة للقفز عن مسار التسوية مع الفلسطينيين ودعم توجهه بعدم ربط التطبيع بتسوية القضية الفلسطينية كما اكدت المبادرة العربية؛ يبذل نتنياهو جهودا كبيرة لشق مسار التطبيع؛ حيث كشف رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، معلومات جديدة بشأن التقارب مع الدول العربية، وقال خلال حفل تسليم قيادة الجيش للجنرال أفيف كوخافي، خلفا للجنرال غادي أيزنكوت، ليصبح رئيس الأركان الـ٢٢ للجيش، عن لقاءات أقيمت بين رئيس الأركان في عهد أيزنكوت ورؤساء أركان جيوش عربية، لرئيس هيئة الأركان العامة لجيش الدفاع المنتهية ولايته الفريق غادي أيزنكوت: "حولنا إسرائيل إلى قوة عالمية صاعدة فأنت كنت شاهدا على ذلك أثناء لقاءاتك مع رؤساء أركان الجيوش العربية. قد رأيت كيف عانقتم بعضكم البعض وحتى تم تصوير ذلك؛ ولقد كنت جزءا من تقرب دول عربية من إسرائيل عبر لقاءاتك مع رؤساء أركان جيوش عربية. لقد شعرت بمعانقتهم لنا، حتى أمام الكاميرات".

وأضاف: "بفضل قدراتنا الاستخباراتية والتكنولوجية والميدانية وطدنا علاقاتنا مع العالم العربي. دول إسلامية بارزة تقترب منا. هذه الدول تعلم أن إسرائيل ليست عدواً، بل سندا".
 وجدير بالذكر أن بنيامين نتنياهو، قال أكثر من مرة إن عملية "تطبيع"، تجري مع العالم العربي، دون تحقيق تقدم في العملية الدبلوماسية مع الفلسطينيين؛ وقال: "ما يحدث في الوقت الحالي هو أننا في عملية تطبيع مع العالم العربي دون تحقيق تقدم في العملية الدبلوماسية مع الفلسطينيين".

وأضاف نتنياهو: "كان التوقع هو أن التقدم أو تحقيق انفراجة مع الفلسطينيين سيفتح لنا علاقات مع العالم العربي، كان هذا صحيحاً لو حدث، وبدا كما لو أنه كان على وشك أن يحدث مع عملية أوسلو (اتفاق السلام مع منظمة التحرير) ولكن ما حدث هو أن رفض العرب، جنبا إلى جنب مع إرهاب الانتفاضة، كلفنا تقريبا ٢٠٠٠ شخص وشطب هذا الأمل".

وتابع نتنياهو: "اليوم نحن نمضي إلى هناك (التطبيع) دون تدخل الفلسطينيين، وهو أقوى بكثير لأنه لا يعتمد على نزواتهم، الدول العربية تبحث عن روابط مع الأقوياء، نقاط القوة في الزراعة تعطينا قوة دبلوماسية؛ وبرر الزعيم الإسرائيلي هذا التطور، بحاجة "العالم العربي إلى التكنولوجيا والابتكار"، مشيراً إلى أن "هناك صلة متنامية ما بين الشركات الإسرائيلية والعالم العربي".

وعُقد في مصر اللقاء الأول لمنندى غاز شرق المتوسط الجديد، بالتعاون مع إسرائيل، مصر، إيطاليا، اليونان، قبرص، الأردن، والسلطة الفلسطينية. مفوضية الطاقة التابعة للاتحاد الأوروبي هي المراقبة على المنندى؛ ويتضمن المنندى دولا مصنعة ومستهلكة للغاز الطبيعي.
 قال وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتس، الذي شارك في اللقاء في القاهرة، "هذا هو إثبات آخر على أن الفائدة من تطوير مجمعات الغاز هي ليست اقتصادية وبيئية فحسب، بل فائدة جيوسياسية وسياسية. في الواقع، يجري الحديث عن التعاون الاقتصادي الأهم بين إسرائيل ومصر منذ التوقيع على اتفاقية السلام بين الدول".

من جهة أخرى أعلنت مصادر مطلّعة أن كلاً من إسرائيل وتشاد قررتا استئناف العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما؛ وقال بنيامين نتنياهو، إنه أخبر الرئيس التشادي، أن زيارته إلى دولة تشاد لها مدلول خاص، لكونها دولة ذات أغلبية إسلامية تسعى لإقامة علاقات مع إسرائيل، في تغريدة له على تويتر.

وأضاف نتنياهو: "بالنسبة لنا، هناك دلالة خاصة في كون تشاد دولة ذات أغلبية إسلامية تسعى إلى إقامة أواصر الصداقة مع إسرائيل؛" وكتب نتنياهو في تدوينة أخرى: "إسرائيل تدخل إلى العالم الإسلامي، وهذه هي نتيجة عمل مكثف قمنا به على مدار السنوات الأخيرة. نحن نصنع التاريخ ونحول إسرائيل إلى قوة عالمية صاعدة".

ومن جانبٍ آخر وجّه كيان العدو دعوة إلى ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، للمشاركة بمؤتمر للطيران يُعقد في تل أبيب؛ وخاطب مديان بار، رئيس رابطة طياري الخطوط الجوية الإسرائيلية، في رسالته التي نشرتها صحيفة (جيزوراليم بوست) ولي العهد السعودي معرفاً بنفسه "اسمي ميدان بار، ولدت وترعرعت في إسرائيل، عملت طياراً في سلاح الجو الإسرائيلي، وأعمل في الوقت الحالي طياراً في شركة الخطوط الجوية العال". وجاء في هذه الرسالة المطولة أيضاً: "صاحب السمو الملكي، ولي العهد، لقد حان الوقت لإحداث تغيير، يجب علينا أن نقود التحول لا أن ننقاد للريح.. الطيارون السعوديون يتحدثون اللغة الدولية للطيران المدني تماماً مثل نظرائهم الإسرائيليين، وهم يستخدمون نفس المصطلحات المهنية، ويواجهون تحديات مشتركة، كما أن قمره القيادة هي مساحة خالية نسبياً من الضجيج السياسي". وأفادت الرسالة، أن رابطة طياري العال ستعقد في أيار المقبل "مؤتمر الطيران في إسرائيل، وهو أهم مؤتمر للطيران في الشرق الأوسط، ندعو طياري المملكة العربية السعودية للانضمام إلينا كضيوف شرف، وسيكون من دواعي سرورنا أن نراهم يشاركون في المناقشات بكامل الجلسات.. يمكننا أن نتحاور حول التحديات المشتركة التي يواجهها كلانا، ويمكننا معاً البحث عن حلول".

التجسس على تحركات قيادات المقاومة

الحرب الأمنية بين المقاومة الفلسطينية والعدو؛ تتواصل في مسار تصاعدي، منذ المواجهة العسكرية الأخيرة التي تلت كشف قوة خاصة جنوب قطاع غزة، كانت تسعى إلى التجسس على الشبكة الداخلية للمقاومة؛ وهذه المرة، كشفت المقاومة مخططاً ضخماً للتجسس على كبار قادتها، عبر أجهزة إلكترونية متطورة وغير معهودة.

وكشف أمن المقاومة تفاصيل خطيرة حول مخطط كبير حاول العدو من خلاله التجسس على قائد أركان «كتائب القسام»، روان عيسى، باستخدام مجموعة من الأجهزة المتطورة التي لا تعتمد على تتبع الاتصالات فقط؛ وأن أمن المقاومة فكك أجهزة زرعها أحد العملاء في منزل مجاور لمنزل عيسى في مخيم البريج (وسط قطاع غزة)، إذ كانت موجّهة صوب المنزل لالتقاط الموجات الصوتية التي تصدر منه، ثم تبثه لأجهزة استقبال داخل الأراضي المحتلة، وهو ما يُعدّ «نقلة نوعية في عمليات التجسس»، غير مسبوقه.

والجهاز الذي اكتشف خلال عمليات مسح شاملة للمنطقة، حاول به العدو تجاوز امتناع القيادي عيسى عن الحديث عبر أجهزة الاتصال العادية والخاصة خلال المرحلة الأخيرة، مستدركة: «استطاعت المقاومة اعتقال العميل الذي زرع الجهاز، ثم تمكنت من كشف منظومة تجسس متعددة زرعها العميل نفسه في المنطقة ومناطق أخرى».

في وقت متزامن، كشف أمن المقاومة عن جهاز تجسس آخر زرعه عميل في سيارة أحد مرافقي القيادي عيسى؛ إذ اعترف العميل بأنه تسلّم الجهاز الصغير من الاحتلال ثم وضعه في منطقة مخفية داخل السيارة، كما تبين أنه كان مخصصاً للتجسس صوتياً على من بداخل السيارة، بالإضافة إلى جهاز تعقب.

المصادر ربطت بين الكشف عن مخطط التجسس على القيادي، الذي يمثل الذراع التنفيذية لمسؤول «القسام» محمد الضيف، وبين تفكيك الكتائب أجهزة تجسس زرعت على شبكتها السلكية الخاصة منتصف العام الماضي، علماً بأن أخطرهما هو ما كُشِفَ في المنطقة الوسطى أيضاً، حيث استشهد خلال ذلك ستة من مهندسي المقاومة.

اللافت أن الضربة الأمنية التي وجهتها الأجهزة الأمنية في غزة بعد تسلل القوة الخاصة قبل شهرين، باعتقال ٤٥ عميلاً للاحتلال، كان لها أثرها في كشف معلومات ضخمة؛ إذ اعترف عدد من العملاء بالتجسس ورصد تحركات قيادات بارزين في «القسام»، و«سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، خلال الأشهر الماضية. وتتهم إسرائيل عيسى بأنه القائد الفعلي للكتائب، ومن مؤسسي التنظيم، وأنه من أوصل «حماس» إلى مشروع الأنفاق، وبادر بالتواصل مع إيران. كما يُتهم بالمسؤولية عن إقامة وحدات «كوماندوز» جديدة، وفق ما نشره الملحق العسكري في شبكة «ريشت» العبرية منتصف العام الماضي.

نتنياهوو يلح لعدم التمديد للبعثة الدولية في الخليل

ألمح رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، إلى أنه يعتزم عدم تمديد ولاية "التواجد الدولي المؤقت في الخليل" (بعثة تيف)، العام المقبل، ولم يذكر نتنياهو أسباب قراره عدم التمديد للبعثة المدنية غير المسلحة، التي تشرف على الانتهاكات الإسرائيلية في الخليل منذ مجزرة الحرم الإبراهيمي عام ١٩٩٤.

وهاجمت وزارة الخارجية الإسرائيلية بعثة "تيف" أكثر من مرة، واتهمتها بتقديم روايات "أحادية الجانب" حول الأوضاع في الخليل؛ ووفقاً للموقع الرسمي للبعثة، فإن مهمتها الأساسية هي أعمال المراقبة وكتابة التقارير عن الوضع في الخليل في المناطق الخاضعة لعمل البعثة في المدينة؛ وتتص الاتفاقية على أن البعثة تساعد في أعمال المراقبة وكتابة التقارير من أجل إعادة الحياة الطبيعية إلى مدينة الخليل، "وبالتالي خلق الشعور بالأمن والأمان عند الفلسطينيين في الخليل"؛ وتقوم البعثة بكتابة التقارير عن خروقات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان الدولية وكذلك خروقات الاتفاقيات الموقعة حول مدينة الخليل؛ وتشارك البعثة هذه التقارير مع السلطات الفلسطينية والإسرائيلية بما يتصل بالتقارير وكذلك مع الدول الست المشاركة، وهي الدنمارك وإيطاليا والنرويج والسويد وسويسرا وتركيا.

وتحاول بعثة "تيف" الحفاظ على تواجد مرئي في مدينة الخليل وخاصة في المناطق الساخنة مثل البلدة القديمة، تل الرميدة، طارق بن زياد، وجبل جوهر، وتسيّر دوريات يومية طويلة السنة وذلك من أجل الملاحظة والمراقبة للوضع في المدينة.

من جهته طالب وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال "جلعاد اردان" بطرد بعثة التواجد الدولي المؤقت من مدينة الخليل؛ وأرسل رسالة رسمية إلى مكتب "نتياهو" يزعم فيها بأنه حصل على تقرير يؤكد قيام ناشطي بعثة التواجد المؤقت بالإساءة إلى المستوطنين وقوات الاحتلال في مدينة الخليل. وادعى "اردان" أنهم يرتكبون سلسلة من الاجراءات التي وصفها بأنها "غير قانونية"، منها تعكير صفو قوات الاحتلال عند نقاط التفتيش المنتظمة في مدينة الخليل، واستعانة الفلسطينيين بالمنظمة وآرائها السياسية لتقديم شكاوى ضد جيش وشرطة الاحتلال بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء والعنف. واتهم "اردان" موظفي البعثة باستغلال رواتبهم المرتفعة والمشاركة في فعاليات تدعم القضية الفلسطينية، مشيراً إلى أنهم يجسدون سياسة دول ايطاليا والنرويج والسويد وتركيا الداعمة لهم في مقاطعة "اسرائيل".

وقف كافة المساعدات الامريكية للفلسطينيين

كشفت أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، عن فحوى رسالة أرسلتها القيادة الفلسطينية بتعليمات الرئيس عباس إلى الإدارة الأمريكية؛ قال فيها أنكم ما دمتم تصرون على تنفيذ قانون ما يسمى "مكافحة الارهاب" في الكونغرس والذي يخولكم برفع قضايا ضد الدولة التي تتلقى منكم مساعدات فنحن لا نريد تلقي أي مساعدات منكم. وبيّن عريقات أن امريكا قطعت العام الماضي مساعدات بقيمة ٨٤٤ مليون دولار عن الشعب الفلسطيني؛ وأوضح: "بعد الخصومات الأمريكية، وإلى جانب المساعدات الأوروبية والعربية والضرائب والجمارك، لدينا ١٩٦ مليون دولار". وقال عريقات إن "١٠٠ مليون دولار تنفق على الضفة الغربية والقدس و٩٦ مليون تنفق في قطاع غزة". وأكد على أن الرئيس عباس حريص

بشكل دائم على استمرار الدعم المقدم من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

وفيما يتعلق بالأنباء التي تحدثت عن نية أميركا قطع كافة المساعدات التي تقدمها لفلسطين، قال عريقات إن الولايات المتحدة قطعت كافة المساعدات عن شعبنا في العام ٢٠١٨ والبالغ قيمتها ٨٤٤ مليون دولار، بدءاً بقطع ٣٥٩ مليون دولار عن وكالة الأونروا لتدمير قضية اللاجئين، و ٢٣١ مليون دولار كانت تقدم عبر الوكالة الأميركية للتنمية الـusaid، و ٩٠ مليون دولار عن مستشفيات القدس وأمور أخرى.

وأفادت صحيفة "جيروزلم بوست" نقلاً عن ديف هاردين الرئيس السابق للبعثة الأميركية الى المنطقة ان الوكالة الأميركية للتطوير الدولي USAID تتوي وقف تمويل كافة المشاريع في مناطق السلطة الفلسطينية. وأن وقف المساعدات يأتي في اعقاب تمرير "قانون مكافحة الإرهاب" الذي تمت المصادقة عليه في الكونغرس الامريكى في شهر تشرين الثاني الماضي. ويشترط هذا "القانون" تقديم المساعدات الامريكية للسلطة الوطنية بوقف صرف رواتب ومخصصات الاسرى والجرحى والشهداء وعائلاتهم.

وأفادت الصحيفة أن موظفين من وكالة المساعدات الامريكية USAID في الضفة الغربية وقطاع غزة غادروا مؤخرا مع عائلاتهم، ما يشير الى توقف هؤلاء الموظفين عن تقديم المشاريع والمساعدات والدعم.

من جهته قال روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى إنه إذا كانت الأخبار حول إنهاء مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة دقيقة فسيكون من الصعب فهم المنطق الكامن وراء ذلك. وستقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، التي تشرف على هذه المشاريع بتسريح معظم موظفيها المحليين في غضون أشهر كما يقول المسؤولون الأمريكيون.

وفي الضفة الغربية، سيتم دفن شبكة مياه مجاري تكلفتها ملايين الدولارات في أريحا تحت الأسفلت وتركها وسيتم ترك بناء مدرسة قيد الإنشاء بقيمة ١,٤ مليون دولار في منطقة بيت لحم وفقا لوثيقة حديثة من الولايات المتحدة.

وصاغ مسؤولو المعونة طلبًا للحكومة للموافقة على حوالي ١٧ مليون دولار من أموال الطوارئ لهذه المشاريع مستمدة من مجموعة من الأموال المسماة مساعدات التنمية والتي سيتم السماح بها بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

وأبلغت السلطة الفلسطينية الإدارة الأميركية، أنه ابتداءً من شهر شباط لن تقبل أيّ دعمٍ مالي أميركي، وذلك بسبب قانون صادق عليه الكونغرس العام الماضي يمنح المحاكم الأميركية الصلاحية بالاستحواذ على الأموال من أي كيان يتلقى دعماً من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أنّ القانون يسمح للمواطنين الأميركيين بمقاضاة السلطة الفلسطينية بتهمة "دعم الإرهاب"، حتى لو كان ذلك في الماضي. وتتلقى السلطة الفلسطينية دعماً مباشراً بملايين الدولارات سنوياً للأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي تتسوّق أمنياً مع جيش الاحتلال الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك).

وحاولت الإدارة الأميركية في الأشهر الأخيرة الدفع بتعديل للقانون يستثني أجهزة الأمن الفلسطينية، ويتيح استمرار دعمها، إلا أن محاولة التعديل وصلت إلى "طريق مسدود" مع دخول الولايات المتحدة الإغلاق الحكومي المستمر منذ نهاية كانون أول الماضي. وقال مصدر في الكونغرس على صلة بمحاولات تعديل القانون لـ"هآرتس" ان "هنالك إرادة حقيقية في الإدارة لحل هذه المشكلة، حتى لا يتضرر التنسيق الأمني، لكنّ أحدًا لا يعرف كيف سنطبّق ذلك".

وعبر جيش الاحتلال عن قلقه من تضرر التنسيق الأمني مع أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، وذلك في أعقاب القانون الأمريكي الجديد؛ الذي يقضي بإلزام السلطة بتعويض ضحايا العمليات من الأميركيين الذين رفعوا دعوى قضائية ضد السلطة في المحاكم الأميركية.

وكشفت مصادر إسرائيلية عن أن رئيس الحكومة نتتياهو قد تدخل شخصيا لمنع إقرار القانون، حيث توجه إلى البيت الأبيض بطلب تعديل القانون أو إيجاد حل آخر يسمح باستمرار الدعم الأمريكي لأجهزة أمن السلطة الفلسطينية.

مجلس الأمن يناقش القضية الفلسطينية

عقد مجلس الأمن الدولي، جلسة مفتوحة لمناقشة الأوضاع في الشرق الأوسط، من بينها القضية الفلسطينية، وحضر الجلسة التي عقدت برئاسة جمهورية الدومينيكان، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، دول كثيرة وبلغ عدد المتحدثين ٤٨. وألقى المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور كلمة سلط فيها الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والتي تطال أبناء الشعب الفلسطيني يوميا وقد ازدادت وتيرتها بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة. وقال الدكتور منصور إن إسرائيل تضع العراقيل أمام السلام وتحقيق حل الدولتين مع استمرارها في استهداف المدنيين ومواصلة التوسع الاستيطاني، إذ أعلنت في العام الماضي عن إقامة ٥،٦٠٠ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وذلك بهدف تغيير الوضع الديمغرافي للسكان في المنطقة والاستيلاء على المزيد من الأراضي.

وحتّى السفير منصور مجلس الأمن على الالتفات للمناشدة والمحاذير المتكررة واتخاذ التدابير الجدية لتطبيق القرارات الصادرة عنه ولرفع الحصانة عن إسرائيل لحماية ما تبقى من أمل في إحلال السلام وتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالشأن الفلسطيني.

ودعا منصور الدول إلى تحمل مسؤولياتها في احترام القانون وصونه عبر الامتناع عن تقديم أي دعم للأنشطة الإسرائيلية غير القانونية، بما فيها الإجراءات الإسرائيلية في القدس، وعبر محاسبة إسرائيل على أفعالها والدفع قدما نحو تحقيق السلام. وناشد الدكتور رياض منصور، مجدداً، الدول على الاعتراف بدولة فلسطين ودعمها في الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وذلك بما يتماشى مع القرارات المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحصول على الاستقلال. وشدد على التمسك بالمقاومة السلمية وتحقيق السلام عبر

المفاوضات المقامة على مبادئ مؤتمر مدريد والمبادرة العربية وخطة الطريق التي وضعتها الرباعية الدولية.

دعت إندونيسيا إلى منح فلسطين عضوية كاملة أسوة بالدول الأخرى في الأمم المتحدة، وقالت وزيرة خارجية إندونيسيا "رتنو مرصودي" خلال النقاش الشهري لمجلس الأمن حول الشرق الأوسط "هناك قصد من وراء وجودي هنا؛ إنه التعبير عن دعم إندونيسيا الثابت للقضية الفلسطينية؛ وأصبحت إندونيسيا في مطلع الشهر ولمدة عامين عضواً غير دائم في مجلس الأمن؛ وأضافت "أن تكون فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة هو أمر طبيعي ومهم"؛ وقالت الوزيرة "إن القضية الفلسطينية تحدد مصداقية المجلس"، مستتكرة "الاعمال الاستفزازية" الإسرائيلية و"التوسع المستمر للمستوطنات غير الشرعية". تحظى فلسطين الآن بوضع مراقب، وللحصول على وضع دولة عضو يجب أن تُرفع توصية بذلك إلى الجمعية العامة من مجلس الأمن، حيث للولايات المتحدة حق الفيتو.

استطلاع: "الليكود" سيتراجع في حال وجهت تهم الفساد لنتياهو

أظهرت نتائج استطلاع انتخابي نشرته إذاعة جيش الاحتلال، ان حزب الليكود الحاكم المتطرف بزعامة بنيامين نتياهو، سيخسر من قوته الانتخابية ويتراجع الى ٢٥ مقعداً فقط في حال قرر المستشار القضائي لحكومة الاحتلال، النائب العام، تقديم لائحة اتهام لنتياهو تشمل تهمة الرشوة.

وجاء في المرتبة الثانية من حيث عدد المقاعد التي سيحصل عليها وفقاً لنتائج الاستطلاع، كل من حزب "يش عتيد" (هناك مستقبل) بزعامة يائير لابيد، وكذلك الحزب الجديد للجنرال بيني غانتس الذي يدخل المعترك السياسي لأول مرة، ولكل منهما ١٤ مقعداً. ويأتي حزب "العمل" الذي فسح تحالفه مع حزب "الحركة" برئاسة تسيبي ليفني، في المرتبة الرابعة وسيحصل وفقاً للاستطلاع على ٩ مقاعد برلمانية. ويصطف بعد ذلك كل من حزب "اليمين الجديد" بزعامة نفتالي بينت، وكذلك حزب "يهדות هتורה" ولكل منهما ٧ مقاعد برلمانية، يليهم من حيث عدد

المقاعد عدة أحزاب لكل منها ٦ مقاعد وهي "شاس" للمتدينين الشرقيين، وحزب "كولانو" بزعامة وزير المالية كحلون، و"إسرائيل بيتينو" بزعامة الوزير السابق ليبرمان، وتحالف قائمتين عربيتين "الجهة" و"التجمع" معاً، وتحالف الطيبي مع الحركة الإسلامية معاً، ولكل من هذه الأحزاب والتحالفات ٦ مقاعد، ويبقى في المرتبة قبل الأخيرة وفقاً لهذا الاستطلاع حزب ميرتس وله ٥ مقاعد وكذلك حزب البيت اليهودي وله ٤ مقاعد.

الغارديان: إسرائيل تقتل دون خوف من عقاب وتكذب دون قلق

نشرت صحيفة "الغارديان" البريطانية، أنّ إسرائيل مستمرة في انتهاج سياسة غير أخلاقية تسمح لجنود جيشها بإطلاق النار واستخدام الغاز والقذائف، وأنها تقتل الفلسطينيين دون خوف أو عقاب من أحد، كما أنها تكذب دون قلق من العواقب. وأن إسرائيل قتلت في الشهور التسعة الأخيرة من العام الماضي، ما معدّله شخص كل يوم، كثير منهم من الأطفال، على امتداد السياج الحدودي الذي يفصل بين إسرائيل وغزة، وكان من بين القتلى مسعفون وصحفيون؛ وقالت الصحيفة إنّ إسرائيل استمرت في انتهاج سياسة غير أخلاقية وغير قانونية تسمح لجنود جيشها، بإطلاق النار واستخدام الغاز والقذائف، وقتل المتظاهرين، بما في ذلك أولئك الذين لم يشكلوا أي تهديد يذكر.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ إسرائيل تقوم بتجاهل سافر لمعاناة الناس في غزة، على أساس انعدام المحاسبة، فنقول: إذا كان بإمكان المرء أن يقتل دون أن يخشى المساءلة والمحاسبة فهل بإمكانه أن يكذب دون أن يخشى العواقب؟

وعرّجت الصحيفة على التصريحات التي تفاخر بها رئيس هيئة الأركان العامة السابق لجيش الاحتلال الجنرال بني غانتس، حين قال في فيديو للدعاية الانتخابية، إنه أعاد أجزاء من غزة "إلى العصر الحجري".

تجدر الإشارة إلى أنّ صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية نشرت قبل أيام، مقالاً للمحامية والناشطة الحقوقية الأميركية ميشيل ألكسندر، انتقدت فيه السياسات الأمريكية ضدّ فلسطين، بعنوان "حان وقت كسر الصمت حول فلسطين".

عام ٢٠١٨ بلغت أوضاع العمال مؤشرات كارثية بفعل الحصار

أكد الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في بيان له؛ بأن عمال قطاع غزة يعيشون ظروفًا صعبة وكارثية منذ أكثر من ١٢ عاماً منذ فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة والدمار الهائل الذي خلفته الحروب في البنية التحتية في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية وتخلى حكومة الوفاق عن تحمل مسؤولياتها وفرض العقوبات تجاه قطاع غزة .

ونوّه الاتحاد بوجود زيادة غير مسبوقه في نسب البطالة ومعدلات الفقر، حيث وصلت الي ما يزيد عن ٥٤,٩% ومعدلات الفقر فاقت ٨٠% كمؤشر خطير يعبر عن تردي الوضع الاقتصادي وتدهور القطاعات الحياتية المتعددة في غزة، في حين بلغت أعداد المتعطلين عن العمل ما يزيد عن ٢٩٥ ألف عامل خلال العام ٢٠١٨.

كما طالب المجتمع الدولي بالضغط علي الاحتلال لرفع الحصار الظالم ونصرة قطاع غزة، ودعا السلطة الفلسطينية برفع العقوبات عن قطاع غزة ،وطالب بضرورة توفير مشاريع اغاثية وتنموية تساهم في التخفيف من الاوضاع الكارثية للعمال في قطاع غزة. وناشد المؤسسات الدولية وكل أحرار العالم بتحمل مسؤولياتهم تجاه قطاع غزة وأن يقفوا بجانب هؤلاء العمال لتخفيف من معاناتهم ،ودعي الاتحاد مصر الشقيقة بضرورة فتح المعبر ادخال المواد اللازمة للقطاع .

القمة العربية الأوروبية

قال عبد الرحيم الفرا سفير فلسطين لدى الاتحاد الأوروبي، أن القضية الفلسطينية ستكون على رأس أعمال القمة العربية الأوروبية المقررة في الرابع من شباط المقبل، وذلك عبر التأكيد على أن القدس الشرقية مدينة محتلة؛ واعتبار كل الاستيطان بعد عام ٦٧ غير شرعي، وإن هناك إجماعاً أوروبياً على حل الدولتين وإشارة صريحة لرفض كل الاجراءات التي قامت بها بعض الدول بشأن القدس وعدم المساس بالوضع القائم.

وأوضح إن اجتماع السفراء العرب في بروكسل والذي استمر لساعات طويلة، ناقش مشروع البيان الختامي للقمة العربية الأوروبية وتم التوافق عليه عربياً في وقت يتم فيه الآن مناقشته مع الجانب الأوروبي. وأشار إلى أن البيان الختامي للقمة ستتخلله دعوة واضحة وصريحة لكل دول العالم بعدم نقل سفاراتها للقدس، وعدم المساس بالوضع القائم مع التزام أوروبي بهذا الطرح.

٣٢ ألف انتهاك إسرائيلي بحق الفلسطينيين بـ ٢٠١٨

أفاد مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني بأن سلطات الاحتلال نفذت خلال العام ٢٠١٨ المنصرم، (٣٢٢٥٢) انتهاكاً بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلتين؛ وأن قوات الاحتلال كثفت خلال العام الماضي من انتهاكاتها بحق الإنسان الفلسطيني في الضفة بما فيها القدس، حيث استهدفت أرواح الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم على مرأى ومسمع من العالم؛ وأشار إلى أن وتيرة الانتهاكات التي مارسها الاحتلال بشكل ممنهج ومنظم للتضييق على حياة الفلسطينيين، اشتدت لتقتل العشرات منهم وتهجر المئات جراء هدمها لمنازلهم، فضلاً عن التدنيس المستمر للمقدسات وأماكن العبادة، وإطلاق العنان للمستوطنين لينفذوا إجراءاتهم العنصرية بالاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم.

وبيّن أنه خلال العام المنصرم واصلت سلطات الاحتلال ممارسة إجرامها بالعقاب الجماعي بحق الأهالي، حيث اعتقلت عائلات بأكملها وزجت بهم في زنازينها (كعائلة نعالوة، والبرغوثي)، كما واصلت سياسية هدم منازل المقاومين؛ ورصد المركز ما مجموعه (٣٢٢٥٢) انتهاكاً شملت

قتل وإصابة واعتقال عدد من الفلسطينيين، بالإضافة إلى اعتداءات مستوطنين وعمليات مدهامة واقتحام مناطق ومنازل، ومنع سفر، ومصادرة العديد من الممتلكات، وتدنيس مقدسات.

وبحسب التقرير، فإن عدد الشهداء الذين تم قتلهم على يد قوات الاحتلال ومستوطنيه سواء بإطلاق النار عليهم أو بإعدامهم ميدانيًا تحت ذرائع واهية أو بقنصهم أو بالاعتداء عليهم جسديًا، بلغ (٤٩) شهيدًا؛ فيما بلغ عدد الجرحى الذين أصيبوا جراء تعرضهم للإصابة بكافة أنواع الأسلحة، ومنها الرصاص الحي أو جراء الاعتداء عليهم بالضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال أو المستوطنين بلغ (٣٥٦٧) مصابًا.

وأشار التقرير إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت (٥٥٣٨) فلسطينيًا من بينهم أطفال ونساء وكبار في السن، وكان أبرز هذه الاعتقالات الحملة التي طالت عدد من النساء في الخليل، وكذلك الحملة التي طالت عائلات مطاردين كعائلات (نعالوة والبرغوثي وبشكار).

وذكر أن معدل الحواجز العسكرية التي أقامها الاحتلال في الطرق الرئيسية أو على مداخل المدن والقرى والمخيمات، سواء المؤقتة أو الدائمة بلغ (٤٤٦٤) حاجزًا، في حين بلغ معدل الاقتحامات لمناطق مختلفة في الضفة والقدس (٦٤٣٤) اقتحامًا.

وأوضح أن قوات الاحتلال هدمت خلال العام ٢٠١٨، (١٣٦) منزلًا، تم هدم (٦٦) منزلًا في القدس وحدها، فيما بلغ عدد المنازل التي داهمها جنود الاحتلال (٣٣٦١) منزلًا.

وفي السياق، نفذت قوات الاحتلال ما معدله (٣٨١) عملية تدمير لممتلكات المواطنين في الضفة والقدس، وتم تنفيذ (٣٦٩) عملية مصادرة لممتلكات تعود لفلسطينيين.

ورصد (٧٦٢) حالة اعتداء نفذها مستوطنون خلال العام الماضي، معظم هذه الاعتداءات نفذتها مجموعات "تدفيع الثمن"، فيما بلغ معدل ما تم رصده من حالات منع سفر (٣٤٢٩) حالة.

وأضاف أن معدل عمليات إطلاق الرصاص الحي من قبل جنود الاحتلال بلغ (٢١٢٩) حادث إطلاق نار استهدفت فلسطينيين، لافتًا إلى أن قوات الاحتلال أبعدت (٢٠٦) فلسطينيين

عن القدس والمسجد الأقصى المبارك؛ في حين بلغ عدد المواطنين الذي تعرضوا لإيذاء جسدي من قبل المستوطنين أو جنود الاحتلال (٨٢) مواطناً. وفق التقرير وسجل التقرير (٢٩١) حالة اقتحام وتدنيس لمقدسات، كان نصيب المسجد الأقصى منها (٢٦٨) حالة اقتحام من قبل أكثر من (٢٦٣٥١) مستوطناً. ورصد (٩١) نشاطاً استيطانياً تتوع ما بين بناء وحدات استيطانية ومخططات لبناء أخرى، إلى مصادرة وتجريف آلاف الدونمات، وشق طرق وتوسعة وإقامة بؤر استيطانية ومعسكرات للجيش الإسرائيلي.

ولفت إلى استهداف قطاعي التعليم والصحة بمعدل (٤٥) حالة تم فيها تعطيل التعليم منها حالتي اعتداء على طواقم طبية. وأوضح أن مناطق رام الله والقدس ونابلس والخليل، الأكثر تعرضاً للانتهاكات الإسرائيلية خلال العام الماضي، بواقع (٤٥٤٥، ٤٥١٠، ٤٠٩٢، ٣٩٠٣) انتهاكاً على التوالي.

إعلان بيروت يرفض إنهاء "الأونروا" ويؤكد حق العودة والتمسك بالقدس

أكد إعلان بيروت الصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وذريتهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار الجمعية العامة رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨، والتأكيد على التفويض الدولي الممنوح لوكالة الأونروا وفقاً لقرار إنشائها، ورفض أي قرار يهدف لإنهاء أو تقليص دورها.

ودعا بيان قادة الدول العربية المجتمعون في مؤتمر القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورته الرابعة بمدينة بيروت، لتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازناتها بشكل يمكنها من مواصلة القيام بدورها ومسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها، بما فيها القدس المحتلة، إلى أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وشاملاً وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

كما دعا جميع الدول إلى الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالمكانة القانونية الخاصة بمدينة القدس الشريف، وعدم الاعتراف بها عاصمة للاحتلال الاسرائيلي أو نقل السفارات إليها، مؤكدا العزم على اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية إزاء أي قرار يخل بالمكانة القانونية بمدينة القدس الشريف.

وشدد البيان، على ضرورة دعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية المتزايدة وما أعقبها من تدمير للاقتصاد الفلسطيني وبنية التحتية، وضرورة تكاتف جميع الجهات المعنية نحو توفير التمويل اللازم باشتراك المنظمات والجهات ذات الصلة لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، إيماناً بالمسؤولية العربية والاسلامية الجماعية تجاه القدس بُغية الحفاظ على الهوية العربية الاسلامية والمسيحية، للقدس الشريف.

التحديات التي تنتظر رئيس الأركان الجديد كوخافي

قالت دراسة إسرائيلية، صادرة عن "معهد أبحاث الأمن القومي" أن هناك عشرة تحديات تنتظر رئيس الأركان الجديد للجيش أفيف كوخافي؛ وأكدت أن كوخافي يعمل في ظل فترة عاصفة وغير مستقرة من الناحية الأمنية، وذلك لأن البيئة الاستراتيجية التي يعمل فيها الجيش الإسرائيلي ما زالت تتميز بانعدام الوضوح، وثمة احتمالات عالية، لنشوب حرب خلال ولاية كوخافي، الذي تنتظره عشرة تحديات مركزية يتعين عليه التعامل معها فور دخوله إلى منصبه، وأبرز التحديات: ١- التهديد الإيراني النووي والتقليدي واعتبرته الدراسة التهديد الأكبر الذي يواجه إسرائيل خلال ولاية كوخافي، والتواجد العسكري لها بالقرب من إسرائيل في سوريا. واعتبرت الدراسة، أن ولاية كوخافي تبدأ فيما إسرائيل وإيران موجودتان، لأول مرة، في مواجهة مباشرة تشمل مصابين إيرانيين في سورية، وهذا الوضع يلزم بلورة استراتيجية عمل توضح خطوط إسرائيل الحمراء وتصر عليها من دون الوصول إلى مواجهة واسعة في الجبهة الشمالية، ما من شأنه أن يدفع إيران إلى ممارسة القوة من أراضيها ضد إسرائيل". وحذرت

الدراسة من وجود وضع غير متكافئ، بين إسرائيل وإيران، في القدرة على العمل العسكري، فقد بنت إيران قدرة صاروخية كبيرة تسمح لها بضرب إسرائيل، من محيطها القريب ومن الأراضي الإيرانية أيضا. بينما عملية هجومية إسرائيلية في إيران هي عملية معقدة ومليئة بالمخاطر.

٢- استمرار الهجمات الإسرائيلية على سوريا: ودعت الدراسة إلى إجراء بحث مبدئي حول النجاعة الشاملة في مجهود منع، أو تقليص، خطوات تعاضم القوة التقليدية للعدو، مثل "مشروع دقة الصواريخ" لدى حزب الله. ومن شأن نقل مركز الثقل لهذا المشروع من سوريا إلى لبنان أن يبرز التحدي المائل أمام إسرائيل وقد يقود إلى مواجهة بين إسرائيل وحزب الله، الذي أوضح أن سياسة رد فعله لهجمات في لبنان ستكون مختلفة قياسا بالماضي.

٣- الاستعداد لحرب متعددة الجبهات وقالت الدراسة، إنه يوجد ردع متبادل بين إسرائيل وحزب الله، منذ حرب لبنان الثانية. رغم ذلك، تدل التجربة على أنه في وضع كهذا أيضا ثمة احتمال لحدوث تدهور قد يقود إلى حرب ثالثة في لبنان، التي ستكون أشد من سابقتها. وتوقعت الدراسة أن نتائج الحرب الأهلية في سوريا من شأنها أن تقود إلى مواجهة مختلفة بين إسرائيل وحزب الله. ممكن أن تتسع لتشمل سوريا وإيران والعراق، والجبهة الفلسطينية.

٤- بناء القوة العسكرية للاجتياح البري يبحث الجيش الإسرائيلي، منذ عقود، في معنى "الحسم" و"الانتصار" واحتمالات تحقيقهما في الفترة الحالية بواسطة وضع رؤية معدلة، تلائم نوع الحروب الحالية، التي لا تدور بين جيوش نظامية فقط. وبحسب الدراسة، فإن إستراتيجية الجيش الإسرائيلي، للعام ٢٠١٨، تجيب على ذلك بالإيجاب. وهي تصف الرؤية المعدلة لاستخدام القوة كحرب تستند إلى ضربات متحددة الأبعاد وتدمج بالتزامن بين نيران دقيقة ضد آلاف الأهداف واجتياح بري سريع وفتاك. وتتنظر هذه الرؤية إلى الاجتياح على أنه عنصر هام، من خلال التوغل إلى أراضي العدو والسيطرة عليها واعتبار ذلك قيمة هامة.

٥- حماس في قطاع غزة: وجاء في الدراسة، أن حركة حماس في قطاع غزة ليست معنية بحرب مع إسرائيل، وأنه في الوقت نفسه ضعف الردع الإسرائيلي أمامها مؤخرا، وأن حماس، على سبيل المثال، مستعدة اليوم لاستخدام قوتها في ظروف ملائمة لها. وأضافت الدراسة، أن

الإستراتيجية الإسرائيلية الخاصة بقطاع غزة تعاني من ازدحام في الأهداف، مثل احتكاك دائم بين الجيش الإسرائيلي ومتظاهرين على طول السياج، والوضع الاقتصادي السيء في المنطقة، وحماس والفصائل بغزة، التي تزيد احتمالات التصعيد والوصول إلى مواجهة في نهاية الأمر. وأشارت الدراسة، الى أن الوضع يلزم أن تكون لدى الجيش الإسرائيلي، خطة عمل تبرر نجاعتها وثمنها، بحيث تؤدي، في حالة المواجهة، إلى ردع حماس من شن هجمات متواصلة وتوجيه ضربة للحركة، خاصة إلى ذراعها العسكرية.

٦- منع تدهور في الضفة الغربية: واعتبرت الدراسة أن الوضع الأمني مستقر نسبيا في الضفة الغربية، ولذلك يبرر مواصلة النشاط العسكري الحالي، من خلال بذل جهد للحفاظ على نسيج الحياة المدنية في هذه المنطقة. وحذرت الدراسة من غياب قرار سياسي إسرائيلي تجاه هذه المنطقة، وأنه يتعين على الجيش الاستعداد لإمكانية حدوث زعزعة وتفكك أمني نتيجة تطورات محتملة، يصعب تقدير حراكها والتحذير منها. وذلك في حال غياب أبو مازن عن المشهد السياسي. وما سيجري عليه من سيناريوهات متعددة مثل: صراع قوى، داخل فتح أو بين فتح وحماس، وحتى انهيار الإطار الأمني في المنطقة، وتوقف التنسيق الأمني، أو اندلاع أحداث عنف واسعة ضد إسرائيل والسلطة الفلسطينية معا. وتطرقت الدراسة الى علاقات الجيش بالجمهور الإسرائيلي، وعلاقة رئيس الأركان بالمستوى السياسي في إسرائيل، وميزانية الجيش الإسرائيلي للسنوات القادمة.